

Distr.: General
13 July 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة التاسعة والخمسون

جنيف، ١٧-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

البند ١١(ب) من جدول الأعمال المؤقت

تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدتها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة^(١)

مذكرة من أمانة الأونكتاد^(٢)

موجز تنفيذي

أصبحت الآفاق الطويلة الأجل للتنمية الاقتصادية الفلسطينية أبعد منالاً في عام ٢٠١١ مما كانت عليه في السنوات السابقة. وتخيّم على الأفق القيود المفروضة على التنقل، وتعثر تدفقات المعونة، والشلل الذي يعانيه القطاع الخاص، والأزمة المالية المزمّنة. أما انتعاش النمو في غزة في الآونة الأخيرة فليس مستداماً. فارتفاع معدل البطالة لا يزال مستمراً، مما يؤدي إلى تفاقم حدة الفقر، إذ يُصنّف في فئة الفقراء واحد من كل

(١) ليس في التسميات المستخدمة في هذه الوثيقة ولا في طريقة عرض المادة الواردة فيها ما ينطوي على التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها. ووفقاً للقرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، تعني الإشارات الواردة في هذا التقرير إلى الأرض (أو الأراضي) الفلسطينية المحتلة قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ويشير استخدام كلمة "فلسطين" إلى منظمة التحرير الفلسطينية التي أنشأت السلطة الفلسطينية في أعقاب الاتفاقات التي عقدها مع إسرائيل في الفترة ١٩٩٣/١٩٩٤. أما الإشارات إلى "دولة فلسطين" فهي متسقة مع الرؤية التي أعرب عنها في قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

(٢) لا يُسمح للصحافة باقتباس المعلومات الواردة في هذا التقرير قبل ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

فلسطينيين. وفي ظل الظروف الراهنة التي تتسم بضعف طلب القطاع الخاص، يؤدي تقليص إنفاق السلطة الفلسطينية إلى نتائج عكسية. وينبغي للجهات المانحة أن تُقدّم من المعونة مدفوعات يمكن التنبؤ بها، ولا بد من تحصيل قدر أكبر من الإيرادات الضريبية المتصلة بالتجارة للحيلولة دون وقوع أزمة اجتماعية - اقتصادية كاملة. وقد أثر الاحتلال تأثيراً مدمراً في القاعدة الإنتاجية الفلسطينية، ولا سيما في قطاع الزراعة. وفقد الاقتصاد الوصول إلى ٤٠ في المائة من أراضي الضفة الغربية، و٨٢ في المائة من مياهها الجوفية، وأكثر من ثلثي أراضي الرعي فيها. وفي غزة، لم يُعد من الممكن الوصول إلى نصف المساحة القابلة للزراعة و٨٥ في المائة من الثروة السمكية. ويمكن أن تستفيد التنمية الاقتصادية الفلسطينية الاستراتيجية من إنشاء مصرف للتنمية الزراعية لتوفير الائتمان وتقاسم المخاطر والاستثمار في الزراعة. ورغم قلة الموارد، واصل الأونكتاد دعم تنمية القدرات المؤسسية الفلسطينية في مختلف المجالات، بما في ذلك مشاريع التدريب والتعاون التقني على تحديث الجمارك، وتيسير التجارة، ووضع نموذج اقتصادي لمحاكاة الاقتصاد الفلسطيني.

أولاً- نمو خادع: استمرار الخسائر الاقتصادية الفلسطينية

١- نما اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة بنسبة ٩,٩ في المائة و٩,٨ في المائة في عامي ٢٠١١ و٢٠١٠ على التوالي. ويعطي ذلك انطباعاً بازدهار الاقتصاد، غير أن هذا النمو نتج في الواقع عن الأنشطة المتصلة بإعادة الإعمار، التي نُفذت لإعادة التأهيل جزئياً عقب الدمار الناتج عن العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ونما الاقتصاد المحلي في قطاع غزة بنسبة ٢٣ في المائة و٢٩ في المائة، وفي الضفة الغربية بنسبة ٥,٢ في المائة و٤,٤ في المائة، في عامي ٢٠١١ و٢٠١٠ على التوالي.

٢- ويعزى النمو القوي في غزة إلى آثار التراجع الاقتصادي الناتج عن التدهور الذي شهدته السنوات السابقة وإلى تدفقات المعونة. ونتج ذلك النمو أيضاً عن زيادة الواردات من مدخلات الإنتاج والسلع الاستهلاكية من مصر عن طريق الأنفاق عبر الحدود، وتخفيف بعض القيود الإسرائيلية المفروضة على استيراد السلع الاستهلاكية والمواد اللازمة لأنشطة إعادة الإعمار التي تشرف عليها منظمات دولية. ومع ذلك، لا تزال القيود المفروضة على الواردات والصادرات من مدخلات الإنتاج صارمة. ورغم النمو القوي، كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في غزة في عام ٢٠١١ لا يزال أقل بنسبة ١٠ في المائة من مستواه في عام ٢٠٠٥. ومن ثم يظل النمو الملاحظ قابلاً للانعكاس بسهولة وعُرضة للسياسة الأمنية الإسرائيلية.

٣- ومع استقرار النمو في الضفة الغربية وتوقع تراجعه في غزة، من المحتمل أن يتدهور الاقتصاد الفلسطيني في عام ٢٠١٢. وهناك مخاطر حقيقية توحى بأن الظروف قد تزداد سوءاً إذا ما ازدادت حدة تراجع النمو، إضافة إلى استمرار القيود الطويلة الأجل التي يفرضها الاحتلال على الاقتصاد، وتأثير أداء أدنى بكثير من مستوى الإمكانيات منذ أكثر من عقد من الزمان.

ألف- القيود المفروضة على التنقل وتراجع المعونة والأزمة المالية عوامل تقوض النمو

٤- ما زال أداء الاقتصاد الفلسطيني دون مستوى إمكانياته إلى حد بعيد بسبب استمرار القيود المفروضة على التنقل (ارتفع عدد الحواجز في الضفة الغربية من ٥٠٠ حاجز في عام ٢٠١٠ إلى ٥٢٣ حاجزاً في عام ٢٠١١)، وتواصل الحصار الاقتصادي على غزة، والأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية، وتراجع الدعم المقدم من الجهات المانحة. وعلاوة على ذلك، شهد عام ٢٠١١ تفاقم حالة الفقر، مع زيادة عمليات هدم الهياكل الأساسية الفلسطينية (ولا سيما المنازل)، وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية، وبخاصة في المناطق

المحيطة بالقدس الشرقية وبيت لحم (UNSCO, 2011)، إضافة إلى تقطيع الأوصال المادي بين مختلف "البانتوستانات"^(٣) الفلسطينية.

٥ - وقد كانت المعونة، في السنوات الأخيرة، أساسية لدعم الاقتصاد الفلسطيني والحيلولة دون اندلاع أزمات اجتماعية - اقتصادية أعمق. ومن ثم، فترجع الدعم المقدم من الجهات المانحة، حسبما لوحظ في عام ٢٠١١، أثر سلباً في النمو. غير أن الحساسية الاقتصادية لتقلبات مستويات المعونة هي مجرد عرض من أعراض مشكلة التنمية الفلسطينية، وليست السبب فيها. وتمثل القيود الرئيسية الطويلة الأجل التي تمنع ظهور اقتصاد قوي في فقدان الموارد الطبيعية والأراضي والمياه الفلسطينية بسبب الاحتلال والاستيطان، وعزل المنتجين الفلسطينيين عن الأسواق الإقليمية والعالمية، مما يؤدي إلى عجزهم عن شراء مدخلات الإنتاج وتصدير سلعهم وخدماتهم.

٦ - ورغم أن هذه الظروف المثبطة تحول دون إرساء اقتصاد سوق عادي مقترن بتوسع قاعدة الإيرادات العامة، شرعت السلطة الفلسطينية في إصلاحات مالية ومؤسسية واسعة النطاق وصعبة من الناحية السياسية لتشجيع هئية بيئة مواتية للاستثمار الخاص المحلي والأجنبي. غير أن استمرار سياسة الإغلاق الإسرائيلية وفقدان الموارد الطبيعية والاقتصادية أديا إلى التقليل إلى أدنى حد من المكاسب التي يمكن تحقيقها بفضل تلك الجهود.

٧ - ويُشكّل طول أمد الاحتلال والآثار الاجتماعية - الاقتصادية المترتبة على المواجهة مع مؤسسة توسعية من النوع الاستيطاني/الاستعماري (Salamanca et al., 2012) السبب الرئيسي لفشل جهود التنمية الاقتصادية الفلسطينية. فإهاء الاستيطان والاحتلال شرط لا غنى عنه لترسيخ التنمية المستدامة. وما لم يحدث تحوّل جذري في ميزان القوة الاقتصادية والسياسية بين الاحتلال الإسرائيلي والشعب الفلسطيني، سيظل الانتعاش الاقتصادي الحقيقي في الأرض الفلسطينية المحتلة بعيد المنال. وسيكون رفع القيود الإسرائيلية المفروضة على العمال الفلسطينيين (بما في ذلك القيود المفروضة على تنقلهم) (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٢) وعلى قطاع الأعمال والتجارة، وتمكين السلطة الفلسطينية من تحصيل جميع إيرادات التجارة، خطوات أولى مفيدة نحو إنهاء التأثير السليبي الناجم عن الاحتلال وتعزيز

(٣) طُبّق هذا المفهوم في دراسات بشأن الجغرافيا الاقتصادية للاحتلال. ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

(أ) Farsakh L (2005). *Palestinian Labour Migration to Israel: Labour, Land and*

Occupation. New York. Routledge

(ب) South Africa Human Sciences Research Council (2009). *Occupation, Colonialism,*

Apartheid? A reassessment of Israel's practices in the occupied Palestinian territories under

international law. May. Cape Town

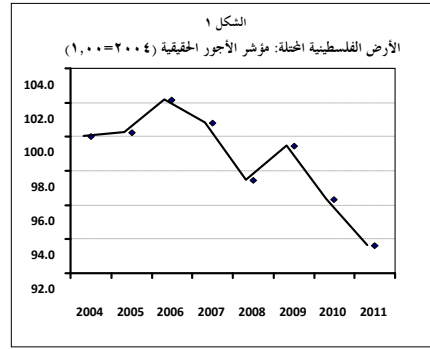
(ج) Israeli Committee Against House Demolitions (2012). *Demolishing Homes,*

Demolishing Peace. April

إمكانيات إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة على النحو الذي تدعو إليه قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

باء- ارتفاع معدلات البطالة وتدني الإنتاجية والأجور الحقيقية

٨- ظلت معدلات البطالة مرتفعة باستمرار في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي عام ٢٠١١، بلغ معدل البطالة ٢٦ في المائة في مقابل نسبة ٣٠ في المائة في عام ٢٠١٠. غير أن التحسن الملحوظ لازمه تراجع مقلق بنسبة ٤ في المائة في إنتاجية اليد العاملة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٢). ورغم تحقيق نمو بنسبة ٥ في المائة في الضفة الغربية، لم تتحسن معدلات البطالة في عام ٢٠١١، مما يشير إلى تأثير القطاعات التي لديها إمكانات كبيرة لإنشاء فرص العمل وزيادة الإنتاجية تأثيراً غير متناسب بالاحتلال وصرامة القيود المفروضة على التنقل والوصول. أما في غزة، فقد تمكنت منظمات دولية من تنفيذ بعض المشاريع عقب تخفيف بعض القيود الإسرائيلية على الواردات، مما أدى إلى انتعاش سوق العمل وتراجع معدلات البطالة بنسبة ٩ نقاط مئوية لتصل إلى ٣٣ في المائة في عام ٢٠١١.



٩- غير أن نمو الأجور في الأرض الفلسطينية المحتلة لم يواكب التضخم في عام ٢٠١١ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٢). ونتيجة لذلك، كان متوسط الأجور الحقيقية في عام ٢٠١١ يقل بنسبة ٨,٤ في المائة عن مستواه قبل خمس سنوات. وكان تراجع متوسط الأجور الحقيقية أكثر حدة في الضفة الغربية؛ غير أن الزيادة الطفيفة في الأجور الحقيقية في غزة لا تغير واقعاً مفاده أن الأجور فيها تعادل ٧٠ في المائة من متوسط الأجور في الضفة الغربية (سلطة النقد الفلسطينية وآخرون، ٢٠١٢). ولا يمكن لهذا التقلص في الأجور، الذي يذكر بما ساد في البلدان العربية المجاورة من اتجاهات مهتد السبيل للانتفاضات الأخيرة، إلا أن يزيد من حدة الأزمة الاجتماعية - الاقتصادية المتفاقمة التي يواجهها الشعب الفلسطيني.

جيم - تأكل الدخول الحقيقية وتزايد الفقر بسبب التضخم

١٠- بلغ معدل التضخم في الأرض الفلسطينية المحتلة في عام ٢٠١١ نسبة ٢,٩ في المائة: ٣,٥ في المائة و٠,٦ في المائة في الضفة الغربية وغزة على التوالي. ففي الضفة الغربية، ارتفعت أسعار جميع فئات السلع تقريباً، بما في ذلك الوقود، والكهرباء التي ارتفع سعرها بنسبة ١٨ في المائة نتيجة لتنفيذ سعر موحد قائم على أساس التكلفة وتزايد الأسعار التي تفرضها شركة كهرباء إسرائيل (سلطة النقد الفلسطينية وآخرون، ٢٠١٢). وبرز التضخم كمصدر رئيسي لقلق المستهلكين الفلسطينيين المحررين على التكيف مع مستويات الأسعار الإسرائيلية، وأدى إلى اندلاع الاحتجاجات الأخيرة. وبالإضافة إلى تأكل القدرة الشرائية وانخفاض مستويات المعيشة، يفرض التضخم مزيداً من الضغط على المنتجين من حيث التكلفة.

١١- ويعكس انخفاض معدل التضخم في غزة زيادة توافر السلع المستوردة من مصر عبر اقتصاد الأنفاق النشط (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٢). وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من ارتفاع تكاليف نقل الواردات عن طريق الأنفاق، ظلت المواد الغذائية الأساسية الواردة إلى غزة أرخص من المواد المستوردة من إسرائيل بنسبة تتراوح بين ١٠ في المائة و١٥ في المائة (سلطة النقد الفلسطينية وآخرون، ٢٠١٢). وهذا يعزز البحوث التي أجراها الأونكتاد (٢٠١١، ٢٠٠٤) والتي تشير إلى أن كثيراً من المواد التي يستوردها الفلسطينيون من إسرائيل أو عبرها يمكن الحصول عليها بأسعار أقل عن طريق الموانئ المصرية والأردنية إذا ما سُمح للاقتصاد الفلسطيني بالمشاركة بحرية في التجارة الدولية.

١٢- ومما يبعث على القلق أكثر أن معدل الفقر في القدس الشرقية أعلى منه في غزة، رغم أن القدس الشرقية أصبحت مُحاطة بمحاصرة إسرائيلية هي "القدس الكبرى". وارتفع معدل الفقر من ٦٤ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٧٨ في المائة في عام ٢٠١٢ (Association for Civil Rights in Israel (ACRI), 2012). وتكمن جذور هذا الفقر الشديد في ارتفاع معدلات البطالة التي تؤثر في ٤٠ في المائة من الفلسطينيين و٨٥ في المائة من الفلسطينيات في القدس، وفي عدم وجود الهياكل الأساسية البلدية وفرص الإسكان والفرص الاقتصادية، والتأثير السلبي في الاندماج الاجتماعي والسياسي مع بقية الضفة الغربية الناجم عن جدار الفصل، وتعميق عزلة المدينة عن بقية الاقتصاد الفلسطيني.

١٣- وينعكس الفقر الشديد في انعدام الأمن الغذائي المزمن. فانعدام الأمن الغذائي يؤثر في اثنين من كل ثلاثة فلسطينيين. وتُظهر بيانات حديثة أن ٣٣ في المائة من الأسر الفلسطينية تعاني من انعدام الأمن الغذائي، بينما تتعرض له ١٣ في المائة من الأسر الأخرى، وتوجد ٢١ في المائة من الأسر في مأمن منه بالكاد. والمشكلة أسوأ بكثير في غزة، حيث تعاني ٥٢ في المائة من الأسر من انعدام الأمن الغذائي، وتتعرض له ١٣ في المائة من الأسر الأخرى (برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٠).

دال - استمرار الأزمة المالية رغم الإصلاحات التي تجريها السلطة الفلسطينية

١٤- واصلت السلطة الفلسطينية في عام ٢٠١١ جهودها البعيدة المدى التي انطلقت في عام ٢٠٠٨ من أجل تقليص العجز في الميزانية، وتحقيق الاستدامة المالية، وخفض الاعتماد على الدعم المقدم من الجهات المانحة. وقد نُفذت هذه الجهود في بيئة غير مواتية تتسم بتراجع دعم الجهات المانحة، وانخفاض الإنفاق في مجال التنمية، وانخفاض الهياكل الأساسية. وفي الوقت ذاته، ظل القطاع الخاص عاجزاً عن تخفيف الإجهاد المالي الواقع على السلطة الفلسطينية بالتوسع في الاستثمار والإنتاج، ومن ثم توسيع القاعدة الضريبية وتوليد فرص العمل اللائق لتقليل الضغط على السلطة الفلسطينية باعتبارها المستخدم الذي يُلجأ إليه كملاذ أخير.

١٥- واستمرت في عام ٢٠١١ جهود السلطة الفلسطينية الرامية إلى خفض الإعانات المالية المقدمة إلى البلديات فيما يتعلق بالمرافق (الإقراض الصافي)، إذ شرعت في تطبيق نظام التعريفية الكهربائية الموحدة وعدّادات الكهرباء المسبقة الدفع التي تسمح برفع معدلات التحصيل (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١١). وصاغت السلطة الفلسطينية أيضاً قانوناً يتعلق بضريبة الدخل وسنّته لزيادة العائدات الضريبية من المستوى المنخفض البالغ ١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لكي تقترب من المتوسط الإقليمي البالغ ٥ في المائة، ولكي تخفف من الاعتماد المفرط على الضرائب غير المباشرة وبالتالي من العناصر السلبية لهذه الضرائب.

الجدول ١

اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة: المؤشرات الرئيسية^(١)

	٢٠١١*	٢٠١٠*	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٥	٢٠٠٢	١٩٩٩	١٩٩٥
الأداء الاقتصادي الكلي								
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (في المائة)	٩,٩	٩,٨	٧,٤	٧,١	٨,٦	(١٣,٣)	٨,٨	٦,٠
الناتج المحلي الإجمالي (بملايين الدولارات)	٨ ٧٦٩	٨ ٣٣١	٦ ٧٦٤	٦ ٢٤٧	٤ ٦٣٤	٣ ٤٢٣	٤ ١٧٩	٣ ٢٢٠
الدخل القومي الإجمالي (بملايين الدولارات)	٩ ٤٢٦	٨ ٩٣٠	٧ ٣١١	٦ ٨٨٤	٤ ٩٩٢	٣ ٦٥٦	٤ ٩٣٢	٣ ٦٩٩
إجمالي الدخل القومي المتاح (بملايين الدولارات)	١١ ٧٩٠	١٠ ٩٢١	٩ ٤٣٧	١٠ ٠٥٧	٦ ١٢٠	٤ ٧٠٨	٥ ٣٠٦	٤ ٠٩٩
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولارات)	٢ ٢٣٢	٢ ١٨٦	١ ٨٢٧	١ ٧٣٧	١ ٤١٠	١ ١٢٥	١ ٤٩٣	١ ٤٠٠
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بالدولارات)	٢ ٣٩٩	٢ ٣٤٣	١ ٩٧٥	١ ٩١٤	١ ٥١٩	١ ١٩٩	١ ٧٦٣	١ ٦٠٨
النمو الحقيقي من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (في المائة)	٥,٣	٦,٤	٢,٧	٥,٢	٧,٢	(١٦,٧)	٤,١	٠,٧
السكان والعمل								
عدد السكان (بالملايين) ^(١)	٤,٢٣	٤,٠٥	٣,٩٤	٣,٨٣	٣,٥١	٣,٢٣	٢,٩٦	٢,٣٤
البطالة (في المائة) ^(٢)	٢٥,٨	٣٠,٠	٣٠,١	٣٢,٤	٢٩,٠	٤١,٢	٢١,٧	٣٢,٦
مجموع العمالة (بالآلاف)	٨٣٧	٧٤٤	٧١٨	٦٦٧	٦٠٣	٤٥٢	٥٨٨	٤١٧
في القطاع العام	١٨١	١٧٩	١٨١	١٦١	١٤٥	١٢٥	١٠٣	٥١
في إسرائيل والمستوطنات	٨٤	٧٨	٧٣	٦٧	٥٦	٤٢	١٣٥	٦٨

* ٢٠١١	* ٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٥	٢٠٠٢	١٩٩٩	١٩٩٥
رصيد المالية العامة (في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)							
٢٤,٥	٢٣,١	٢٣,٦	٢٥,١	٢٩,٥	٨,٥	٢٣,٩	١٣,٢
الإيرادات صافية من المتأخرات/الإيرادات المقاصة المحتجزة							
٣٦,٩	٣٦,٩	٤٧,٢	٤٦,٢	٤٣,٠	٢٩,٠	٢٢,٦	١٥,٣
النفقات الجارية							
٤١,٢	٤١,٥	٤٩,٨	٥٥,٦	٤٩,٢	٣٥,٤	٢٩,٩	٢٥,٦
مجموع الإنفاق							
(١٦,٧)	(١٨,٤)	(٢٦,٢)	(٣٠,٥)	(١٩,٧)	(٢٧,٠)	(٦,١)	(١٢,٣)
الرصيد الإجمالي - الأساس النقدي							
التجارة الخارجية							
٢ ٣٦٤	١ ٩٩١	٣ ٢١٩	٣ ٢٣٠	١ ١٧٥	١ ٠٩٦	٣ ٩٩	٤٠٠
صافي التحويلات الجارية (بملايين الدولارات)							
١ ٠١٥	١ ١٥١	٩١٩	٩٦٠	٦١٣	٣٨٠	٦٨٤	٤٩٩
صادرات السلع والخدمات (بملايين الدولارات)							
٤ ١٩٢	٤ ٦٢٦	٤ ٣٦٣	٤ ٠٨٦	٢ ٨٦٤	٢ ٥١٩	٣ ٣٥٣	٢ ١٧٦
الواردات من السلع والخدمات (بملايين الدولارات)							
(٣ ١٧٧)	(٣ ٤٧٥)	(٣ ٤٤٤)	(٣ ١٢٦)	(٢ ٢٥٠)	(٢ ١٣٩)	(٢ ٦٧٠)	(١ ٦٧٧)
الميزان التجاري (بملايين الدولارات)							
(٣٦,٢)	(٤١,٧)	(٥٠,٩)	(٥٠,٠)	(٤٨,٦)	(٦٢,٣)	(٦٣,٩)	(٥٢,١)
الميزان التجاري (في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)							
(٢ ٦٧٧)	(٢ ٨٤١)	(٢ ٥٥٨)	(٢ ٨٨٨)	(١ ٩٤٥)	(٨٨٦)	(١ ٥٩٨)	(٩٢٢)
الميزان التجاري مع إسرائيل (بملايين الدولارات)							
(٣٠,٥)	(٣٤,١)	(٣٧,٨)	(٤٦,٢)	(٤٢,٠)	(٢٥,٨)	(٣٨,٢)	(٢٨,٦)
الميزان التجاري مع إسرائيل (في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)							
٨٤,٧	٧٥,٦	٧٤,٤	٨٩,٧	٨٣,٦	٥٦,٣	٦٩,٧	٩٢,٣
تجارة السلطة الفلسطينية مع إسرائيل/إجمالي تجارة السلطة الفلسطينية (في المائة) ^(٢)							
٢,٥	٢,٨	٣,٠	٢,٨	٢,٧	٢,١	٣,٩	٤,٣
تجارة السلطة الفلسطينية مع إسرائيل/إجمالي التجارة الإسرائيلية (في المائة) ^(٢)							

المصادر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ووزارة المالية في السلطة الفلسطينية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة العمل الدولية، والجهاز المركزي الإسرائيلي للإحصاء.

* تقديرات أولية.

- (أ) بالنظر إلى عدم قدرة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على الوصول إلى القدس الشرقية، لا تشمل البيانات هذه المدينة، باستثناء الأرقام المتعلقة بالسكان.
- (ب) يتضمن "التعريف الموسع" للبطالة الذي وضعته منظمة العمل الدولية العمال المثبتين.
- (ج) تشير بيانات التجارة الفلسطينية والإسرائيلية إلى السلع، والخدمات المرتبطة وغير المرتبطة بعوامل الإنتاج.

١٦- وعلى الرغم من هذه الجهود، استمر العجز في الميزانية نظراً إلى تراجع حجم العائدات والدعم المقدم من الجهات المانحة إلى مستوى دون المتوقع. وتقلص العجز المتكرر، على أساس نقدي، بحوالي ١١ نقطة مئوية في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١١، ليبلغ ١٢,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (أظهر هذا الرصيد في عام ١٩٩٩ فائضاً قدره ١,٣ في المائة). وعلى مستوى الالتزامات، تراجع العجز المتكرر بحوالي ١٢ نقطة مئوية في السنوات الثلاث الأخيرة (وزارة المالية في السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٢).

١٧- ورغم أن إيرادات السلطة الفلسطينية ارتفعت من ١,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ إلى ٢,٢ بليون دولار في عام ٢٠١١، فقد كانت، مع ذلك، دون التوقعات. ويعزى هذا إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي دونما أثر في الإيرادات في غزة، وتحقيق نمو أبطأ مما كان متوقعاً في الضفة الغربية. ومن جهة الإنفاق، شملت التدابير المتخذة لضبطه اعتماد تخفيضات في البدلات والامتيازات، وفي النفقات التشغيلية والرأسمالية، فضلاً عن خفض العمالة في القطاع الصحي

العام الفلسطيني وفي غزة بوجه عام. ولذلك، ظل الإنفاق الإجمالي عند مستوى عام ٢٠٠٩ أي في حدود ٣,٢ مليارات دولار.

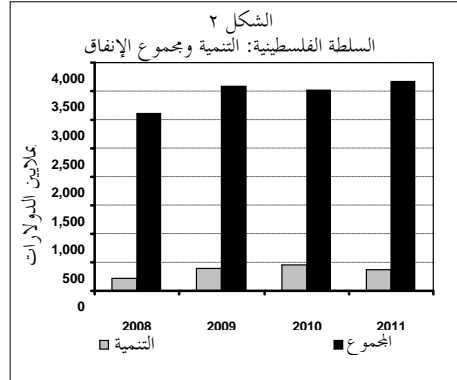
هاء- تزايد الهشاشة المالية بسبب انعدام اليقين بشأن الدعم المقدم من الجهات المانحة وبشأن الإيرادات، وارتفاع الديون

١٨- بلغ صافي التحويلات الجارية إلى الأرض الفلسطينية المحتلة (الدعم المقدم من الجهات المانحة أساساً) ٢,٤ مليار دولار في عام ٢٠١١؛ أي أقل بنسبة ٢٧ في المائة من مستوى العامين السابقين. وبلغ دعم الميزانية ٩٨٠ مليون دولار، أي ما يقل بمبلغ ٥٢٠ مليون دولار عن مجموع احتياجات التمويل اللازمة للسلطة الفلسطينية لذلك العام. فاضطرت إلى اللجوء إلى الاقتراض من المصارف المحلية ومراكمة المتأخرات المستحقة للموردين من القطاع الخاص وصناديق المعاشات التقاعدية العامة. وفي الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة المتأخرات بمبلغ ٥٤٠ مليون دولار، زادت الديون المستحقة للمصارف المحلية بمبلغ ١٤٠ مليون دولار لتصل إلى ١,١ مليار دولار - أي ٥٠ في المائة من الإيرادات العامة - بحلول نهاية عام ٢٠١١ (UNSCO, 2012). وسيؤدي تزايد الديون والمتأخرات إلى تقويض وضع السلطة الفلسطينية المالي لسنوات قادمة، لأن سداد هذه الديون ستكون له الأسبقية على تنفيذ الميزانيات المقررة.

١٩- ويقدر مجموع احتياجات التمويل الخارجي في عام ٢٠١٢ بمبلغ ١,٣ مليار دولار - مليار دولار لدعم الميزانية و٣٠٠ مليون دولار لدعم التنمية. وتُظهر المؤشرات المبكرة فجوة مالية قدرها ٥٤٠ مليون دولار. وإذا لم تمول هذه الفجوة، فستجبر السلطة الفلسطينية على خفض الإنفاق على الخدمات الأساسية، واللجوء مرة أخرى، بحثاً عن التمويل، إلى المصارف المحلية المعرضة للمخاطر بالفعل، والاستمرار في مراكمة المتأخرات المستحقة للقطاع الخاص المضطرب أصلاً. ويشكل ذلك تهديداً خطيراً لاستدامة السلطة الفلسطينية نفسها، ما لم تخصص الجهات المانحة موارد كافية من المعونة وتصرفها في الوقت المناسب.

٢٠- ومن المصادر الرئيسية لعدم الاستقرار المالي الذي تعاني منه السلطة الفلسطينية مرور إيرادات المقاصة للتجارة الفلسطينية عن طريق إسرائيل، وهي إيرادات تحصلها إسرائيل نيابة عن السلطة الفلسطينية، على النحو المنصوص عليه في بروتوكول باريس. وفي أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، حجزت إسرائيل الإيرادات الفلسطينية لتحقيق أهدافها السياسية، مثلما فعلت في عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٦. ورغم نقل الأموال المحتجزة إلى السلطة الفلسطينية في نهاية المطاف، فإن ذلك التدبير يزعزع استقرار وضع السلطة الفلسطينية المالي والاقتصاد الفلسطيني، لأن الإنفاق العام هو مصدر رئيسي للنمو الاقتصادي، ولأن إيرادات المقاصة تشكل ٧٠ في المائة من إجمالي الإيرادات (World Bank, 2012). ويؤدي حجز

الإيرادات إلى تفويض قدرة السلطة الفلسطينية على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية مع القطاع الخاص ودفع الأجور في الوقت المحدد. ويقوض ذلك أيضاً آفاق الاستثمار، بتشجيع مناخ يتسم بعدم اليقين وزيادة المخاطر على الموردين والدائنين من القطاع الخاص.



٢١- ويتمثل عنصر رئيسي آخر من عناصر المتاعب المالية الفلسطينية في ضآلة حصة الإنفاق على التنمية في الميزانية، التي وصلت إلى مبلغ زهيد قدره ٢١٥ مليون دولار أي ٣,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨. وزاد الإنفاق على التنمية زيادة طفيفة في عام ٢٠١١، إلى نحو ٣٦٨ مليون دولار أي ٤,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي هذا السياق، لا بد من التأكيد على أن الفوائد الضائعة نتيجة لانخفاض مستويات الإنفاق على التنمية ربما تكون مرتفعة للغاية في ظل استنزاف الهياكل الأساسية والقيود المفروضة على جزء كبير من القاعدة الإنتاجية الفلسطينية.

٢٢- واستمرار الضعف المالي للسلطة الفلسطينية ناجم أساساً عن نظام يوقع خسائر مالية من خلال تسرب الإيرادات إلى إسرائيل وعدم التمتع بالسيادة على تحصيل الضرائب وضمن دقة المعلومات الضريبية. ويؤدي ذلك إلى تقليص القاعدة الضريبية، وخفض معدلات التحصيل، وفرض ضغوط إضافية على التزامات السلطة الفلسطينية في مجال الإنفاق للتصدي للأزمات الإنسانية والاقتصادية المتكررة. وتشير تقديرات وزارة الاقتصاد الوطني في السلطة الوطنية الفلسطينية (٢٠١١) إلى أن التكلفة الاقتصادية الناجمة عن الاحتلال (من حيث الناتج الممكن الذي لم يُتحصل عليه) على الاقتصاد الفلسطيني في عام ٢٠١٠ بلغت ٦,٩ مليارات دولار أي حوالي ٨٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ولو لم تُتكبَّد تلك الخسارة، لكانت السجلات المالية للسلطة الفلسطينية متوازنة، ولتوفرت لديها موارد كثيرة للتنمية. وتعوق تلك التكاليف الخفية المتكررة النمو الاقتصادي وتجعل تأثيره الإنمائي ضئيلاً.

٢٣- والرأي الذي يفيد بأن من الممكن تحقيق الاستدامة المالية بمزيد من التخفيضات في الإنفاق العام لا يقتصر على استبعاد الأسباب الحقيقية للأزمة المالية؛ بل قد يأتي بنتائج عكسية من الناحية المالية البحتة. فزيادة خفض إنفاق السلطة الفلسطينية ستولد ضغطاً على

كلا جانبي كشف الميزانية الحكومية. وسيؤدي التباطؤ الاقتصادي الناجم عن ذلك إلى انكماش عائدات الضرائب وتضخم إنفاق السلطة الفلسطينية في الميدان الاجتماعي لاحتواء الفقر المترتب على ذلك. وفي الوقت الذي تراجع فيه متوسط الأجر الحقيقي العام بنسبة ٨,٤ في المائة في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١١، ظلت فرص العمل في القطاع العام جامدة تقريباً (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٢). فزيادة الضغط على العمالة والأجور في القطاع العام، ولا سيما في غزة، لا يهدد بكساد في الاقتصاد فحسب؛ بل يقوض أيضاً تماسك الاجتماعي ويُعرض للخطر أي إنجازات تحققت في إرساء الدعائم المؤسسية لدولة فلسطينية لديها مقومات البقاء.

٢٤- وينبغي الاعتراف في تحليل المأزق المالي للسلطة الفلسطينية بأن مستويات العمالة في القطاع العام والإنفاق الاجتماعي تُبين أن الاحتلال قد خنق قدرة القطاع الخاص على خلق فرص العمل وزيادة الإيرادات الضريبية. وإجراء مقارنات بين حصة فاتورة الأجور العامة الفلسطينية من الناتج المحلي الإجمالي مع مثيلاتها في بلدان أخرى أمر مضلل لأن تلك المقارنات تتجاهل الآثار المترتبة على الاحتلال، ويمكن أن تؤدي إلى توجيهات سياساتية مشكوك فيها. ولذلك، فإن أي مقارنة بين المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية الفلسطينية والمتوسطات الإقليمية ينبغي أن تأخذ دائماً في الاعتبار عمق مستوى الاعتماد على المعونة، وتعرض الاقتصاد الفلسطيني لسياسة إسرائيل النقدية والاعتماد على عملتها، فضلاً عن عدم التمتع بالسيادة، وقلة فرص الوصول إلى الأراضي والمياه والموارد الطبيعية.

٢٥- وقد يبدو اتباع هذه السياسات المالية الأداة الوحيدة المتاحة التي يمكن أن تطبقها سلطة تتمتع بالحكم الذاتي للحفاظ على ميزانية عامة مثقلة بالتزامات كبيرة فيما يتعلق بسداد الرواتب ومجموعة من النفقات في مجالي الأمن والمؤسسات العامة، تقع عادة على عاتق الدول ذات السيادة. غير أن السلطة الفلسطينية ظلت تُجبر على نحو متزايد على أن تتحمل وحدها مسؤوليات مالية يتعذر على أية دولة منخفضة الدخل أو متوسطة الدخل أن تواجهها، وذلك من خلال "إصلاحات هيكلية" أقل ما يقال عنها أنها غير مناسبة في حالة كهذه. وألقت تلك التدابير، إلى جانب خفض "الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية" الفلسطيني الفعلي، عبئاً ثقيلاً على أسر الطبقتين المتوسطة والدنيا والمنتجين المحليين على حد سواء. وذلك بدوره أثار بالفعل احتجاجات عامة، تلاها حوار اجتماعي ثلاثي مكثف - ولكن المسار المتبع لم يتغير. ومن أجل الابتعاد عن الديناميات العقيمة التي هيمنت على النقاش الدائر حول الأزمة المالية الفلسطينية، يتعين على جميع الأطراف المعنية أن تقيّم - في ضوء القانون الدولي - النقطة التي ينبغي أن تتوقف عندها التزامات السلطة الفلسطينية بدفع التكاليف المترتبة على استمرار الوضع القائم، وتبدأ عندها التزامات المجتمع الدولي وسلطة الاحتلال.

واو - استمرار العجز التجاري والتبعية الاقتصادية لإسرائيل

٢٦- لم تظهر الصادرات الفلسطينية في عام ٢٠١١ أية علامات تدل على الانتعاش. ويعكس ضعف الصادرات تآكل القدرة الإنتاجية، والبيئة المثبطة التي تواجه القطاع الخاص، والقيود على التنقل. وبالإضافة إلى ذلك، أدى الحصار المفروض على غزة إلى القضاء على جزء كبير من قدرتها التصديرية، الأمر الذي ترتب عليه ضرر شديد بصفة خاصة لأن الزراعة في غزة ومعظم صناعاتها موجهة نحو التصدير وتعتمد اعتماداً شديداً على السلع المستوردة. وانخفض حجم الصادرات الفلسطينية بمبلغ قدره ١٣٦ مليون دولار في عام ٢٠١١ ليصل إلى ما يزيد قليلاً عن مليار دولار - ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتراجع حجم الواردات أيضاً بما قدره ٤٣٤ مليون دولار ليصل إلى ٤,٢ مليارات دولار - ٤٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ونتيجة لذلك، استمر العجز التجاري بمبلغ قدره ٣,٢ مليارات دولار - وإن كانت حصته من الناتج المحلي الإجمالي أقل مما كانت عليه في السنوات السابقة، أي بنسبة ٣٦ في المائة.

٢٧- ونظراً إلى التبعية الفلسطينية الكبيرة لإسرائيل كمصدر للواردات ووجهة للصادرات، ما زال اعتماد التجارة والاقتصاد على إسرائيل مشكلة خطيرة. وشكلت التجارة مع إسرائيل في عام ٢٠١١ نسبة ٨٣ في المائة من إجمالي التجارة الفلسطينية، حيث تأتي ٨٣ في المائة من الواردات من/عبر إسرائيل وتستوعب الأسواق الإسرائيلية ٨٠ في المائة من الصادرات. ومن ثم، شكّل العجز التجاري الفلسطيني مع إسرائيل ٨٤ في المائة من العجز الإجمالي، و٣١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

٢٨- وهذه التبعية الكبيرة تحرم الاقتصاد الفلسطيني من مصادر الواردات وأسواق التصدير الأكثر قدرة على المنافسة، وتزيد من احتمال تعرضه لدورات الأعمال التجارية والسياسات الأمنية الإسرائيلية. ونتيجة لتشديد القيود الإسرائيلية، تماوت الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل بنسبة ٢٤ في المائة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١١ (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٢). وبالتالي، لا بد من تقليص التبعية التجارية لإسرائيل وإعادة توجيه التجارة الفلسطينية وتسهيل اندماجها في الاقتصادات العربية والإقليمية، حيث الترتيبات التجارية مواتية أكثر. ومثلما أشار إليه الخبراء في حلقة نقاش عُقدت في مؤتمر الأونكتاد الثالث عشر في الدوحة، في نيسان/أبريل ٢٠١٢^(٤)، فإحياء هذه الطرق التجارية التاريخية لا غنى عنه لتنشيط قطاعات التصدير الفلسطينية والاقتصاد ككل.

(٤) <http://unctad.org/en/pages/InformationNoteDetails.aspx?OriginalVersionID=18>

زاي- العقبات الرئيسية أمام التنمية الفلسطينية

٢٩- اتفقت الدول الأعضاء، خلال مؤتمر الأونكتاد الثالث عشر، على أهمية تقييم آفاق التنمية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ودراسة العقبات التي تعترض التجارة والتنمية. وينبغي أن يهدف ذلك إلى المساعدة على التخفيف من الظروف الاقتصادية والاجتماعية المناوئة المفروضة على الشعب الفلسطيني، وذلك في إطار التزام المجتمع الدولي ببناء دولة فلسطينية مستقلة. ومثلما أظهر الرصد المنهجي لاقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة بمرور السنين، وعلى الرغم من أي مظاهر توحى بالعكس، ترتبط جميع العقبات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني بالاحتلال أكثر من ارتباطها بالسياسات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية التي هي سياسات محدودة النطاق بطبيعتها. وقد قضى الاحتلال على فرص التسويق، وقلص مساحة الأراضي وحجم الموارد الطبيعية التي يمكن أن تقوم عليها الوحدات الإنتاجية، وأحبط استثمار القطاع الخاص بزيادة التكاليف والمخاطر على المنتجين.

٣٠- وتقتصر الهياكل الأساسية العامة والاستثمارات الخاصة على المنطقة ج (الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية)، التي تشكل ٦٣ في المائة من أراضي الضفة الغربية. وتتطلب أنشطة الاستثمار الفلسطيني في هذه المنطقة الحصول على إذن من إسرائيل. وتُرفض طلبات السلطة الفلسطينية للحصول على ذلك الإذن بانتظام، أو تُؤخَّر لعدة سنوات في أحسن الأحوال. فعلى سبيل المثال، لم تحصل سلطة المياه الفلسطينية على الإذن بتنفيذ مشروع وادي زومر للصرف الصحي إلا بعد ١٠ سنوات. وفي ظل هذه الظروف القاسية التي تؤثر في الوصول إلى الأصول الوطنية والموارد الطبيعية الاستراتيجية، يظل بناء الدولة مفهوماً بعيد المنال. وفي الظروف الراهنة، ينبغي أن تركز جميع الجهود على منع المزيد من التعدي على الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني من خلال الاستيطان والاحتلال، بل والعمل على عكس اتجاه هذا المسار بالفعل.

٣١- ويخلص مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط (UNSCO, 2012)، في تقريره المقدم إلى اجتماع لجنة الاتصال المخصصة الذي عُقد في بروكسيل في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٢ إلى أن "عدم وجود أفق سياسي يضاوي التقدم المحرز في جدول أعمال بناء الدولة الفلسطينية هو العقبة الأساسية التي تحول دون تحقيق تغيير أكثر دلالة بالنسبة للفلسطينيين على أرض الواقع". ويتطلب انتعاش الاقتصاد الفلسطيني اتخاذ خطوات موثوقة نحو حل الدولتين، على النحو المتوخى في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ولا يمكن بلوغ مسار النمو الاقتصادي المستدام إلا برفع الحصار عن غزة، ووقف عمليات الإغلاق الداخلي والخارجي، وإزالة القيود المفروضة على الاستثمارات العامة والخاصة، والسيطرة على الأراضي واستخدامها وإدارة الموارد الطبيعية في المنطقة ج. ويتطلب الانتعاش الاقتصادي أيضاً من الجهات المانحة تقديم دعم كبير في الوقت المناسب ويمكن التنبؤ به، على

ألا يقتصر ذلك على دعم الميزانية، بل أن يوجّه أيضاً إلى تمويل الاستثمار لإحياء القاعدة الإنتاجية المنهكة.

ثانياً - الزراعة الفلسطينية تحت الحصار

٣٢- القطاع الزراعي هو حجر الزاوية لبقاء الاقتصاد الفلسطيني وصلاحيته حل الدولتين. ومع ذلك، لم يتمكن هذا القطاع من أداء دوره الاستراتيجي، بسبب مصادرة الأراضي ومنع المزارعين الفلسطينيين من الوصول إلى المناطق الزراعية والموارد المائية، وكذلك إلى الأسواق المحلية والخارجية لبيع منتجاتهم وشراء عوامل الإنتاج.

٣٣- وتقدر مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الضفة الغربية وغزة بـ ١ ٩٢٥ كلم^٢ (٣١) في المائة من المساحة الكلية). ويقع واحد وتسعون في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في الضفة الغربية، والباقي في قطاع غزة. ونظراً إلى قلة فرص الوصول إلى الموارد المائية، تمثل الزراعة المعتمدة على الري ١٤ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة، ويوجد ٥٦ في المائة منها في الضفة الغربية. وتشكل مناطق الزراعة البعلية ٨٦ في المائة من الأراضي المزروعة، ويوجد ٩٧ في المائة منها في الضفة الغربية. وتمثل المياه الجوفية المصدر الرئيسي للري في غزة (وزارة الزراعة في السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٠).

٣٤- وفي عام ٢٠١١، شكل القطاع الزراعي ٥,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وحوالي ١٢ في المائة من إجمالي العمالة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٢). ويشكل العمال غير المأجورين من أفراد الأسرة ٩٤ في المائة من مجموع العمال المستخدمين في الزراعة البالغ عددهم ٢٩٢ ٠٠٠ عامل (سلطة النقد الفلسطينية وآخرون، ٢٠١٢). ويورد القطاع قرابة ١٥ في المائة من الصادرات الفلسطينية، وأهمها الزيتون وزيت الزيتون والخضروات والزهور.

٣٥- ولقد أدركت السلطة الفلسطينية الدور الفعلي للقطاع الزراعي، وإمكانية مساهمته في إرساء أساس اقتصادي متين للتنمية في المستقبل - ناهيك عن أنه يشكل مصدراً للغذاء والدخل والعمل، ولا سيما في أوقات الأزمات - فصاغت هدفاً يتمثل في بناء قطاع زراعي مستدام وقادر على المنافسة دولياً (وزارة الزراعة في السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٠). غير أن الصعوبات المتزايدة التي تواجه السلطة الفلسطينية منذ عام ١٩٩٩ منعتنا من توفير الدعم الكافي لهذا القطاع المحاصر، لأن حالات الطوارئ والأزمات الاقتصادية والإنسانية المتكررة استأثرت بالقدر الأكبر من اهتمامها ومواردها. ونتيجة لذلك، لم تحصل الزراعة إلا على نسبة ١ في المائة من الدعم المقدم من الجهات المانحة ومن مخصصات ميزانية السلطة الفلسطينية في السنوات الأخيرة.

ألف- تآكل القاعدة الإنتاجية الزراعية من جراء القيود المفروضة على التنقل والمستوطنات وجدار الفصل

٣٦- تضرر القطاع الزراعي بوجه خاص من القيود المفروضة على حركة السكان الفلسطينيين ونقل البضائع. فهذه القيود تقوض قدرة المزارعين على الوصول إلى أراضيهم لمزاولة عملهم الأساسي وإلى تسويق واستيراد وتصدير المدخلات والمنتجات الزراعية. وقد تأثرت المنتجات الزراعية القابلة للتلف والمحدودة الصلاحية تأثراً غير متناسب بتلك القيود وبتفريغ المنتجات وإعادة شحنها في نقاط التفريغ. ونتيجة لذلك، زادت تكاليف الإنتاج والمعاملات زيادة كبيرة وأدت إلى تآكل أرباح المنتجين الفلسطينيين الذين يجدون صعوبة متزايدة في التنافس مع المنتجات المدعومة في المستوطنات الإسرائيلية التي يستفيد منها من تكنولوجيا متقدمة، ومن الحصول دون قيود على المياه، والوصول دون عوائق إلى الأسواق بتكاليف عادية.

٣٧- وثمة عامل سلبي آخر هو التآكل المنهجي للقاعدة الإنتاجية الزراعية بسبب اقتلاع الأشجار المثمرة، وتجريف الأراضي، ومنع الوصول إلى المياه. فخلال الانتفاضة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٦)، اقتلعت إسرائيل مليون شجرة في غزة وحوالي ٦٠٠ ٠٠٠ شجرة في الضفة الغربية (Agencia Española de Cooperación Internacional, 2007). وتشير التقديرات إلى أن حوالي ٢,٥ مليون شجرة مثمرة قد اقتلعت منذ عام ١٩٦٧ (وزارة الاقتصاد الوطني في السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١١). وعلاوة على ذلك، أدت السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية الواقعة في المنطقة ج (٦٣ في المائة من الضفة الغربية) إلى تراجع حاد في مساحة الأراضي الزراعية والمراعي. فلا يُتاح للرعي إلا ٣١ في المائة من المراعي الفلسطينية التي تبلغ مساحتها مليوني دونم^(٥) (وزارة الزراعة في السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٠).

٣٨- وقد أدى جدار الفصل، والمستوطنات وما يتصل بها من نمو الهياكل الأساسية، إلى خسران فعلي لأراض زراعية وموارد مائية هامة. فالجدار يحول دون وصول المنتجين الفلسطينيين إلى مساحة كبيرة من الجزء الغربي من أراضي الضفة الغربية الخصبة، ويعزل المجتمعات المحلية، ويجزئ الأسواق المحلية. وبحلول عام ٢٠٠٩، كان ٩ ٠٠٠ دونم تقريباً من الأراضي المروية قد صودر لبناء الجدار، وأصبحت الآن ١٠ في المائة من أراضي الضفة الغربية محاصرة في "منطقة التماس" بين الجدار وحدود عام ١٩٦٧ (World Bank, 2009). ويضطر آلاف الفلسطينيين الذين يملكون أراض في هذه المنطقة إلى الحصول على تصاريح صعبة المنال من السلطات الإسرائيلية للوصول إلى أراضيهم والعمل فيها. وحتى مع ارتفاع معدل الطلبات المفروضة، يواجه المزارع الذي يحصل على تصريح مشاكل أخرى كثيرة. وقد يعجز المزارعون عن الحصول على تصاريح للعمال للقيام بأعمال الزراعة؛ وكثيراً ما تُغلق بوابات

(٥) الدونم الواحد يعادل ١ ٠٠٠ متر مربع.

الجدار لعدة أيام؛ وعندما يعبرها المزارعون، فعليهم نقل المعدات الزراعية من البوابة ذهاباً وإياباً في اليوم نفسه، لأنه لا يُسمح لهم بتخزين المعدات على أراضيهم في "منطقة التماس".

٣٩- وأدى الحصار الإسرائيلي على غزة والقيود المشددة المفروضة على الصيد وعلى أنشطة التصدير والاستيراد منذ عام ٢٠٠٧ إلى إتهام القطاع الزراعي الضعيف أصلاً. أما العملية العسكرية الإسرائيلية، التي نُفذت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨/كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وتداعياتها، فقد زادت الحالة المتردية سوءاً. ونجمت خسائر كبيرة في النواتج والعمالة عن التدمير الواسع النطاق للقاعدة الإنتاجية الزراعية، مثل الأراضي المزروعة والحقول والأشجار والمباني والصوبات الزراعية والمشاتل والطرق وشبكات الري ومرافق الإنتاج الحيواني. وعلاوة على ذلك، يُمنع المزارعون من الوصول إلى الأراضي الزراعية داخل المنطقة "العازلة" التي يتراوح عرضها بين ٣٠٠ متر و١٠٠٠ متر على امتداد الحدود مع إسرائيل. وبحلول عام ٢٠٠٩، بلغت نسبة الأراضي الزراعية التي يتعذر الوصول إليها أو التي تعطلت إنتاجيتها في غزة ٤٦ في المائة (وزارة الزراعة في السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٠). وإمدادات المياه محدودة في غزة، وأصبحت المياه الجوفية غير ملائمة بشكل متزايد للزراعة والاستهلاك الآدمي نتيجة للملوحة والتلوث بمياه الصرف الصحي غير المعالجة، وعجز السلطة الفلسطينية عن إصلاح الهياكل الأساسية المتداعية.

٤٠- وتكاد تكون صناعة الصيد الفلسطينية قد انهارت بالكامل، إذ تشهد فرص وصول الصيادين انخفاضاً منتظماً منذ عام ٢٠٠٠. فلا يُسمح بالصيد قبالة سواحل غزة إلا على امتداد ٣ أميال بحرية بدلاً من مسافة العشرين ميلاً المنصوص عليها في اتفاقات أوسلو. وعلاوة على ذلك، انخفضت كميات المصيد من مناطق الصيد المسموح بها، بسبب الإفراط في الصيد والتلوث الناجم عن إلقاء مياه الصرف الصحي في البحر بعد تدمير مرفق معالجة مياه الصرف الصحي خلال العملية العسكرية الإسرائيلية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ونتيجة لذلك، انخفض عدد الصيادين بنسبة ٦٦ في المائة منذ عام ٢٠٠٠.

باء- العقبات أمام الوصول إلى الموارد المائية، وتدهور النوعية

٤١- أرسى المادة ٤٠ من اتفاقات أوسلو لعام ١٩٩٣ ترتيباً مؤقتاً يتعلق بالتنمية واستخدام السلطة الفلسطينية للموارد المائية الفلسطينية. ولا تخصص تلك المادة للفلسطينيين إلا ربع المياه (١٣٨,٥ مليون م^٣) المتوفرة في مستجمعات المياه الجوفية الثلاثة في الضفة الغربية، بينما تحصل إسرائيل على البقية. وتُقر المادة ٤٠ بحقوق الفلسطينيين في الحصول على المياه، غير أنها لا تحدد تلك الحقوق في انتظار مفاوضات الوضع النهائي. وخلال تنفيذ "ترتيب مؤقت" لمدة خمس سنوات، كان من المفترض اتخاذ القرارات المتصلة بالمياه بموافقة الطرفين. غير أن هذا الترتيب ترك للشعب الفلسطيني حصة ضئيلة جداً من موارده المائية. وما زال الترتيب المؤقت قائماً بعد مرور أكثر من خمسة عشر عاماً على انتهاء صلاحيته

المفترضة. وعلاوة على ذلك، فاختلال موازين القوة بين الطرفين، وإقامة إسرائيل الهياكل الأساسية اللازمة للمستوطنات، وسيطرتها على المنطقة ج، عوامل ضمنت لإسرائيل التحكم في توزيع الموارد المائية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٤٢ - وفي الوقت الذي تراقب فيه إسرائيل كمية المياه التي يستخرجها الفلسطينيون وتملك حق النقص فيما يتعلق بالاستثمارات الفلسطينية في الهياكل الأساسية الخاصة بالمياه، لا تتمتع السلطة الفلسطينية بالصلاحيات نفسها، ولا يمكنها الحصول على بيانات الاستخدام الإسرائيلي للمياه. فما فتت إسرائيل تستخرج من المياه ما يتجاوز المستوى الذي تحدده المادة ٤٠ من خلال مصادرة ٨٢ في المائة من المياه الجوفية الفلسطينية للاستخدام داخل حدودها أو مستوطناتها. ويمكن لهذا الإفراط في ضخ المياه أن يستنزف مستجمعات المياه الجوفية، مما يمثل تهديداً خطيراً لمستقبل الموارد المائية الفلسطينية (وزارة الزراعة في السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٠). وفي الوقت نفسه، يُحرم كل من السلطة الفلسطينية والمزارعين الفلسطينيين من الحق في حفر الآبار لتلبية الطلب المتزايد على المياه، حتى عندما يكون مصدر المياه بأكملها تقريباً داخل الضفة الغربية. وعلى أرض الواقع، تحصل إسرائيل على حصة تتجاوز ما حدده الترتيب المؤقت، بينما يحصل الفلسطينيون على أقل من حصتهم في نهاية المطاف ولا يبقى أمامهم سوى خيار استيراد أكثر من ٥٠ في المائة من مياه استهلاكهم من إسرائيل (Ma'an, 2010).

٤٣ - وظل الفلسطينيون، منذ الاحتلال في عام ١٩٦٧، يُحرمون من الوصول إلى مياه نهر الأردن ومياه الينابيع الطبيعية التي تصب فيه، ولم يُعد باستطاعتهم استخدامها لأغراض الزراعة. ولو أُتيحت مياه نهر الأردن، لزادت إمدادات المياه الفلسطينية إلى حد كبير. وعلاوة على ذلك، أدت مصادرة أراضي الضفة الغربية من أجل بناء المستوطنات إلى سيطرة السلطات الإسرائيلية على عدد متزايد من ينابيع المياه العذبة في الضفة الغربية البالغ عددها ١٥٢ ينبوعاً. وبالتالي، أصبحت الأنشطة الزراعية أقل قدرة على الاستمرار، وفقد العديد من المزارعين الفلسطينيين مصدر رزقهم واضطروا إلى التخلي عن الزراعة (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٢).

٤٤ - أما في غزة، فلا توجد ينابيع مائية، وتُستمد جميع المياه المستخدمة في الزراعة من الآبار. وتتمثل المشكلة الرئيسية في تردي نوعية المياه بسبب (أ) تدمير الهياكل الأساسية للمياه، بما في ذلك الآبار، خلال العمليات العسكرية الإسرائيلية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩؛ و(ب) استمرار الحصار الذي يمنع السلطة الفلسطينية من إعادة بناء الهياكل الأساسية المدمرة.

٤٥ - وبسبب القيود المفروضة على عمليات الحفر وعلى إعادة تأهيل الهياكل الأساسية للمياه، ما انفك نصيب الفرد الفلسطيني من المياه المستخرجة يتراجع؛ وبلغ بحلول عام ٢٠٠٩ نسبة ٢٥ في المائة من مستوى نصيب الفرد في إسرائيل. وعلاوة على ذلك، لا يحصل

الفلسطينيون إلا على ١٠ في المائة من التغذية السنوية للنظام المائي للضفة الغربية (وزارة الاقتصاد الوطني في السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١١). وتشير التقديرات إلى أن حجم الاستخدام الفلسطيني للمياه لأغراض الزراعة يمثل عُشر حجم ذلك الاستخدام في إسرائيل. وعلى أساس نصيب الفرد الواحد، يتجاوز حجم استهلاك المياه في إسرائيل بخمسة أمثال حجم استهلاكها في الضفة الغربية (Ma'an, 2010). ويشير البنك الدولي (٢٠٠٩) إلى أنه لا يُسقى فعلياً سوى ٣٥ في المائة من الأراضي الفلسطينية المعتمدة على الري، الأمر الذي يكلف الاقتصاد كمّاً مذهباً من فرص العمل الضائعة يبلغ ١١٠.٠٠٠ فرصة عمل و١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

جيم - تساؤل الإنتاجية الزراعية من جراء القيود المفروضة على المدخلات المستوردة وعدم توفير الائتمان

٤٦ - يؤثر الحظر الأمني الإسرائيلي على الأسمدة المستوردة تأثيراً سلبياً في الزراعة الفلسطينية. وقد أدى إلى ظهور مشاكل تشمل عدم توافر الأسمدة الضرورية وارتفاع تكلفة استخدام بدائل غير مناسبة تقلل من جودة التربة وتفضي إلى انخفاض الإنتاجية والربحية. وتشير التقديرات إلى أن الإنتاجية الزراعية قد انخفضت بنسبة تتراوح بين ٢٠ في المائة و٣٣ في المائة منذ فرض الحظر على استيراد الأسمدة، وهو حظر لا ينطبق على المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية (وزارة الاقتصاد الوطني في السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١١).

٤٧ - ويشكل نقص فرص الحصول على التمويل عقبة بارزة أخرى أمام الزراعة الفلسطينية. فالوصول على الائتمان محدود للغاية، نظراً لصغر حجم وحدات الإنتاج الزراعي النمطية، والافتقار إلى الضمانات المقبولة للحصول على القروض التجارية، وشدة المخاطر على الإنتاج الزراعي الناجمة عن الطقس، وتقلبات الأسعار، والصدمات السياسية المتكررة. ويُقدر الطلب السنوي على القروض الزراعية بمبلغ ١٥٠ مليون دولار (وزارة الزراعة في السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٠). وعلى الرغم من هذا الطلب القليل نسبياً، لم يتسنّ لمؤسسات الإقراض تلبية سبب المخاطر التي ينطوي عليها. فمن كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١١، على سبيل المثال، لم يتجاوز نصيب الزراعة من مجموع الائتمانات الخاصة المقدمة من المصارف نسبة ضئيلة قدرها ١ في المائة، بينما استأثرت قطاعات التجارة والبناء والخدمات بنسب ٢١ في المائة و١٧ في المائة و١٦ في المائة على التوالي (سلطة النقد الفلسطينية وآخرون، ٢٠١٢).

دال - تراجع طويل الأجل في إنتاج الزيتون

٤٨ - لشجرة الزيتون دور مركزي في حياة الفلسطينيين لما لها من أهمية اقتصادية واجتماعية وتاريخية بل وروحية. وتستخدم الأسر الفلسطينية في مختلف أنحاء العالم ثمار

شجرة الزيتون وزيتها ورواسبها وأخشابها وأوراقها أساساً لنطاق واسع من المواد الغذائية الفلسطينية الرئيسية، ولصناعة الصابون، والاستخدامات الطبية، والوقود، والحرف الزخرفية، مما يجسد ثراء الحياة البيئية والاجتماعية والثقافية الفلسطينية. وتغطي بساتين الزيتون مساحة قدرها ٩٤٠.٠٠٠ دونم من الأراضي الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة أي نحو ١٥ في المائة من مساحتها الإجمالية، وتسهم في الاقتصاد من خلال صلاحها بالصناعة الغذائية وبغيرها من الصناعات مثل الصابون التقليدي والحرف التقليدية. ويوفر قطاع الزيتون الفرعي نسبة ١٥ في المائة من إجمالي الدخل الزراعي. ويخفف أيضاً من آثار البطالة والفقر بتوفير ما بين ٣ ملايين و٤ ملايين يوم من العمالة الموسمية سنوياً، ودعم ١٠٠.٠٠٠ أسرة فلسطينية. ومع ذلك، فإن إنتاج زيت الزيتون يتراجع؛ حيث انخفض من متوسط قدره ٢٣.٠٠٠ طن في السنة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ إلى ١٤.٠٠٠ طن في السنة خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠. ونتيجة لذلك، غطت واردات زيت الزيتون في عام ٢٠٠٩ نسبة ٥٠ في المائة من الطلب المحلي (وزارة الزراعة في السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٠).

٤٩- ويواجه المزارعون الفلسطينيون تحديات متعددة تقلل من إنتاج الزيتون كماً ونوعاً. فقد قلصوا إلى حد كبير استخدام الأسمدة نتيجة للقيود الإسرائيلية المفروضة على المدخلات الزراعية. وعلاوة على ذلك، يعاني المزارعون من تقييد الوصول إلى بساتينهم، وخصوصاً خلال موسم الحصاد. ففي عام ٢٠١٠، على سبيل المثال، رُفض ٤٠ في المائة من الطلبات المقدمة من المزارعين الفلسطينيين للوصول إلى بساتينهم في "منطقة التماس". وتُفتح بوابات الجدار لساعات محدودة، حتى أثناء موسم الحصاد. وبالإضافة إلى ذلك، تتعرض بساتين الزيتون الفلسطينية الموجودة حول المستوطنات في الضفة الغربية لأعمال الاقتلاع والتخريب والحرق التي يقوم بها المستوطنون. وتشير التقديرات إلى اقتلاع أكثر من ٨٠٠.٠٠٠ شجرة زيتون مثمرة منذ عام ١٩٦٧ (وزارة الاقتصاد الوطني في السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١١)، وتدمير أكثر من ٧٥٠٠ شجرة زيتون في الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠١١ فقط.

هاء- ينبغي أن تؤدي الزراعة دوراً استراتيجياً لتحقيق التنمية المستدامة

٥٠- على الرغم من أن الزراعة الفلسطينية ما فتئت تتكبد خسائر فادحة منذ عام ١٩٦٧، فهي تشكل أحد أكثر القطاعات استراتيجية وقدرة على المقاومة في الاقتصاد الفلسطيني، ويمكنها تحقيق انتعاش أسرع وأكثر استدامة، بالمقارنة مع القطاعات الأخرى. وتشير الدراسات إلى أن إزالة القيود المفروضة على هذا القطاع، وإتاحة فرص الوصول الكاملة دون عراقيل إلى الأراضي والمياه والأسواق، بالإضافة إلى القدر الكافي من الاستثمارات في الهياكل الأساسية، كلها عوامل يمكن أن تؤدي إلى توسع كبير في رقعة الأراضي الزراعية المروية في المنطقة ج وغور الأردن، وارتفاع القيمة المضافة الزراعية إلى أكثر من ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (وزارة الاقتصاد الوطني في السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١١).

٥١- ولكي ينمو قطاع الزراعة الفلسطيني - الذي ربما كان يعمل حالياً بربع إمكاناته - هناك حاجة ملحة إلى معالجة مشكلة عدم سيطرة الفلسطينيين، إن لم نقل سيادتهم، على الأراضي والموارد المائية، التي لا يوجد بدونها حيناً يذكر لتصميم وتنفيذ خطط لتطوير استخدام الأراضي والموارد المائية الفلسطينية الشحيحة وبلوغ مستواه الأمثل. وينبغي أن تنظر السلطة الفلسطينية، بدعم من المجتمع الدولي، في اتخاذ إجراءات تصحيحية للتعويض عن تأثير القيود الإسرائيلية في القطاع الزراعي الفلسطيني، وعن عدم قدرة السوق على توفير ما يكفي من تمويل وتأمين للمزارعين. ويمكن أن تكون هذه التدابير التصحيحية في شكل إعانات تُقدّم من أجل بعض عوامل الإنتاج للتعويض عن ندرة الأسمدة وردائها في ظل الحظر الإسرائيلي. ويمكن أن تتخذ التدابير أيضاً شكل برامج لتعويض المزارعين عن الأشجار المقتلعة وإعادة غرسها، وبرامج لترويج المنتجات الزراعية الفلسطينية محلياً ودولياً، وبرامج لتحسين الأراضي واستصلاحها. غير أن زيادة حصة الزراعة في كل من ميزانية السلطة الفلسطينية والبدعم المقدم من الجهات المانحة شرط لا بد منه لأية إجراءات من هذا القبيل.

٥٢- ويشكل القطاع الزراعي ركيزة أساسية للاقتصاد الفلسطيني، وعليه دور استراتيجي في الحفاظ على الأراضي والمياه الفلسطينية من المصادرة والضم. ولذلك، هناك حاجة ملحة إلى إنشاء مصرف عام للتنمية الزراعية يكون ممولاً تمويلًا جيداً، ولا يهدف إلى الربح. وبالإضافة إلى الإسهام في تنفيذ التدابير المذكورة في الفقرة السابقة، ينبغي أن يضطلع ذلك المصرف بمهمة تقاسم مخاطر الأنشطة الزراعية، وتقديم القروض وخدمات التأمين للمزارعين، ودعم التسويق وخدمات ما بعد الحصاد، فضلاً عن تمويل وضمان الاستثمار في الهياكل الأساسية الخاصة بالزراعة والمياه.

ثالثاً - المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

ألف - الإطار والأهداف

٥٣- واصل الأونكتاد في عام ٢٠١١ تقديم دعمه إلى الشعب الفلسطيني في سبيل التكيف مع الظروف الاجتماعية - الاقتصادية المناوئة، وبناء القدرات البشرية والمؤسسية اللازمة لدولة فلسطينية ذات سيادة، على النحو الذي أكدته قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبما يتماشى مع ولايات الأونكتاد العاشر والحادي عشر والثاني عشر، والولاية الأخيرة للأونكتاد الثالث عشر الذي عُقد في الدوحة في نيسان/أبريل ٢٠١٢.

٥٤- وفي الفقرة ٣١(م) من ولاية الدوحة، حددت الدول الأعضاء ولاية الأونكتاد ومددتها لمساعدة الشعب الفلسطيني من خلال تقييم آفاق التنمية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة ودراسة العقبات التي تعترض التجارة والتنمية. وطلبت الدول الأعضاء إلى

الأونكتاد أيضاً أن "يعزز برنامج مساعدته للشعب الفلسطيني عبر تزويده بالموارد الكافية والأنشطة التنفيذية الفعالة، كجزء من التزام المجتمع الدولي بإقامة دولة فلسطينية مستقلة، ومن أجل تخفيف وطأة الظروف الاقتصادية والاجتماعية السلبية المفروضة على الشعب الفلسطيني، وذلك بما يتوافق مع اتفاق أكر".

٥٥ - ويستند الأونكتاد، في مساعدته للشعب الفلسطيني، إلى معرفته الوثيقة بالاقتصاد الفلسطيني التي اكتسبها من قرابة ثلاثة عقود من الدعم الكبير المستمر لجهود التنمية الفلسطينية. وبالإضافة إلى البحث وتحليل السياسات، تسعى أعمال الأونكتاد لتعزيز القدرات المؤسسية للقطاع العام الفلسطيني ودعم القطاع الخاص الفلسطيني. ومن أجل التغلب على نقص التمويل وصعوبة الظروف الميدانية، يواصل الأونكتاد تطبيق أسلوب عمل انتقائي ومرن لتلبية احتياجات الشعب الفلسطيني المتغيرة.

٥٦ - ويعتمد برنامج المساعدة التقنية المتعدد الوجوه المقدم إلى الشعب الفلسطيني على خبرة الأونكتاد ككل، وينفذ بالتعاون الوثيق مع السلطة الفلسطينية، والقطاع الخاص الفلسطيني، ومنظمات المجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة، ومنظمات دولية أخرى. ويؤكد البرنامج على المعالجة المترابطة لقضايا التجارة والتمويل وتنمية المشاريع، ويصنّف أنشطة المساعدة التقنية في أربع مجموعات هي: (أ) السياسات والاستراتيجيات التجارية؛ و(ب) تيسير التجارة والخدمات اللوجستية؛ و(ج) التمويل والتنمية؛ و(د) مؤسسات الأعمال، والاستثمار، وسياسة المنافسة. ويمكن التعامل مع هذه المجموعات باستقلالية في أي سياق إنمائي آخر، ولكن الحالة الخاصة التي تميز الأرض الفلسطينية المحتلة هي التي تزيد من أهمية مساهمات الأونكتاد.

باء- الأنشطة التنفيذية الجارية

٥٧ - وقع الأونكتاد، في إطار مساهماته المستمرة في بناء مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني وتعزيز مجلس الشاحنين الفلسطيني، اتفاق منحة بمبلغ ٢,١ مليون دولار مع الوكالة الكندية للتنمية الدولية لتمويل مشروع للتعاون التقني مدته ثلاث سنوات بعنوان "تنمية القدرات لتسهيل التجارة الفلسطينية". وبدأ تنفيذ المشروع في نيسان/أبريل ٢٠١١. والهدف من المشروع هو بناء القاعدة المعرفية للشاحنين الفلسطينيين (المصدرين والمستوردين) من خلال تعزيز قدرة المجلس المؤسسية، وزيادة وعي الشاحنين بأفضل الممارسات المعترف بها دولياً في مجال تيسير التجارة، وتوفير التدريب والخدمات الاستشارية للشاحنين وواضعي السياسات في هذا المجال. وفي عام ٢٠١١، صدر تكليف بإجراء دراسات عن تيسير التجارة الفلسطينية، وعُقدت حلقتا عمل قُدم خلالهما تدريب إلى أكثر من ٧٠ شخصاً.

٥٨ - وفي عام ٢٠١١، وقّعت وحدة الأونكتاد المعنية بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مذكرة تفاهم لتعزيز النمذجة الاقتصادية

والقدرة على التنبؤ لدى الجهاز المركزي للإحصاء وزيادة قدرة السلطة الفلسطينية على إنتاج المؤشرات الاقتصادية والديمقراطية ومؤشرات العمالة وتقييمها وتفسيرها. وفي هذا السياق، أجرى الأونكتاد برنامجاً تدريبياً لمدة أسبوع لتدريب الموظفين من السلطة الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء على استخدام نموذج إطار الأونكتاد المتكامل لمحاكاة الاقتصاد الكلي الفلسطيني. ونقل الأونكتاد نموذج إطاره هذا إلى الجهاز المركزي للإحصاء. ويجري بالفعل استخدام النموذج - وسيواصل استخدامه - لإصدار التوقعات الاقتصادية الرسمية عن الجهاز المركزي للإحصاء. وسيستمر الأونكتاد في تقديم ما يلزم من تدريب ومشورة إلى السلطة الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء حسب الاقتضاء. والهدف الآخر من هذا النشاط هو تعزيز قدرة السلطة الفلسطينية على وضع سياسات اقتصادية بديلة، وهو ما دأب الأونكتاد على إبرازه في بحوثه وتوصياته المتعلقة بالسياسة العامة.

٥٩ - واستمرت أنشطة الأونكتاد الداعمة للجمارك الفلسطينية في عام ٢٠١١. وفي ظل إحراز إنجازات كبرى في إطار ثلاثة مشاريع سابقة، أدى الأونكتاد دوراً محورياً في بناء وتحديث قدرات الجمارك الفلسطينية منذ عام ١٩٩٩. وتشمل مساهمات الأونكتاد العمل بنظامه الآلي لتجهيز البيانات الجمركية، وتوفير تدريب مكثف للموظفين الفنيين وموظفي المعلومات والاتصالات في السلطة الفلسطينية، فضلاً عن وكلاء القطاع الخاص. ونتيجة لذلك، أصبحت دائرة الجمارك الفلسطينية قادرة على تنفيذ إجراءات الجمارك الجديدة، وتعزيز المراقبة الجمركية، وتحقيق زيادة كبيرة في تحصيل الإيرادات، والتفاعل مع نظام الجمارك الإسرائيلية بفعالية أكبر. وبناء على هذه الإنجازات، أقدم الأونكتاد في عام ٢٠١١، بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية، على إعداد وثيقة مشروع لتدخل جديد من أجل تعزيز الإنجازات السابقة وتسليم النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية إلى السلطة الفلسطينية. وقد وافقت المفوضية الأوروبية على تمويل مشروع التعاون التقني الجديد، الذي يُتوقع أن يبدأ في عام ٢٠١٢.

٦٠ - وأفضت الدراسات والمناقشات التي جرت في إطار المشروع المعنون "النهوض بالسياسات الاقتصادية والتجارية الموجهة نحو النمو دون الإقليمي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية" إلى نشر كتاب عن الاستراتيجيات والهياكل الأساسية والمؤسسات المرعية للفقراء فيما يتعلق بالتجارة والنمو، لتيسير التكامل الإقليمي ومواءمة الإحصاءات التجارية. وقد صدرت بالفعل النسختان العربية والإنكليزية من الكتاب في مستهل عام ٢٠١٢. وأكمل الأونكتاد بنجاح تنفيذ المرحلة السادسة من مشروع حساب التنمية في بداية عام ٢٠١١. ويعود المشروع بالفائدة على الأرض الفلسطينية المحتلة وعلى أربعة بلدان عربية أخرى، وأتاح منبراً لتبادل الأفكار والخبرات بين واضعي السياسات من البلدان المشاركة وموظفي الأونكتاد والخبراء.

٦١- واستضاف الأونكتاد دبلوماسيين فلسطينيين ودرّهم وعرفهم بمنظومة الأمم المتحدة في جنيف في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وجرى ذلك بالتعاون مع شعبة حقوق الفلسطينيين (وهي شعبة تابعة لإدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية) وفي إطار برنامج سنوي يهدف إلى تعميق معرفة دبلوماسيي السلطة الفلسطينية بمنظومة الأمم المتحدة. وشمل التدريب نطاق عمل الأونكتاد، بما في ذلك اجتماعات مجلس التجارة والتنمية، فضلاً عن عمل وكالات الأمم المتحدة الأخرى في جنيف.

جيم- تعبئة الموارد والتنسيق والمواءمة

٦٢- أوفد الأونكتاد، خلال السنة الماضية، عدة بعثات إلى الأرض الفلسطينية المحتلة وعقد اجتماعات مع موظفي السلطة الفلسطينية ومسؤوليها المعنيين لمناقشة مختلف مجالات التنسيق، من أجل ضمان المواءمة على جميع المستويات. وبالإضافة إلى ذلك، عزز الأونكتاد علاقاته مع وزارتي الاقتصاد الوطني والمالية عن طريق ما يواصل تقديمه من خدمات استشارية وإجراءاته من عمليات بناء القدرات والتدريب. وبالإضافة إلى ذلك، أبقى الأونكتاد على علاقات وثيقة مع فريق الأمم المتحدة القطري ومع جميع وكالات الأمم المتحدة والبلدان المانحة العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٦٣- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أفرّ فريق الأمم المتحدة القطري اقتراح الأونكتاد إشراك مجموعة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتهدف هذه المبادرة إلى تطوير القطاعات التجارية والإنتاجية الفلسطينية في إطار دينامي يعزز أوجه التآزر بين التدخلات الإنسانية وبناء قاعدة إنتاجية فلسطينية؛ وتحقيق التنسيق والتكامل بين أنشطة جميع وكالات الأمم المتحدة المشاركة في المجموعة. ويلزم توفير موارد من خارج الميزانية لإطلاق هذه المبادرة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٦٤- وبغية الحفاظ على إنجازات الأونكتاد والاستفادة منها، سيكون من الضروري تعبئة موارد إضافية، سواء لتلبية الاحتياجات الخاصة للاقتصاد الفلسطيني في ظل الاحتلال، أو لتقديم الخدمات الاستشارية الفنية وتنفيذ أنشطة التعاون التقني. ورغم زيادة التمويل من خارج الميزانية في عام ٢٠١١، ما زال الأونكتاد في حاجة إلى مزيد من الموارد لتوسيع أنشطته في السنوات المقبلة تمشياً مع ولاية الدوحة.

المراجع

- ACRI (2012). *Policies of Neglect in East Jerusalem: The Policies That Created 78% Poverty Rates and a Frail Job Market*. May.
- Agencia Española de Cooperación Internacional (2007). *A Review of the Palestinian Agricultural Sector*.
- منظمة العمل الدولية (٢٠١٢). وضع عمال الأراضي العربية المحتلة. تقرير المدير العام. التذييل. مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠١. جنيف.
- صندوق النقد الدولي (٢٠١٢). آخر التطورات وآفاق الاقتصاد في الضفة الغربية وقطاع غزة. تقرير خبراء صندوق النقد الدولي لاجتماع لجنة الاتصال المخصصة. بروكسيل. ٢١ آذار/مارس.
- Ma'an (2010). *Draining Away: The Water and Sanitation Crisis in the Jordan Valley*.
- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (٢٠١٢). التأثير الإنساني لاستيلاء المستوطنين على مياه الينابيع الفلسطينية. آذار/مارس.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١٢). أداء الاقتصاد الفلسطيني. أيار/مايو.
- سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (٢٠١٢). المراقب الاقتصادي والاجتماعي. عدد ٢٧. شباط/فبراير.
- السلطة الوطنية الفلسطينية (٢٠١١). إقامة دولة فلسطين: قصة نجاح. تقرير إلى لجنة الاتصال المخصصة. نيويورك. أيلول/سبتمبر.
- وزارة الزراعة في السلطة الوطنية الفلسطينية (٢٠١٠). استراتيجية القطاع الزراعي: "رؤية مشتركة" ٢٠١١-٢٠١٣. تموز/يوليه.
- وزارة المالية في السلطة الوطنية الفلسطينية (٢٠١٢). قانون الموازنة العامة لعام ٢٠١٢. آذار/مارس.
- وزارة الاقتصاد الوطني في السلطة الوطنية الفلسطينية (٢٠١١). الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين. أيلول/سبتمبر.
- Salamanca OJ, Qato M, Rabie K and Samour S (2012). Editors' introduction. Past is present: Settler colonialism in Palestine. *Settler Colonial Studies*. 2 (1).
- الأونكتاد (٢٠١١). إعادة بناء قطاع سلع التبادل التجاري الفلسطيني: نحو الانتعاش الاقتصادي وتكوين الدولة. UNCTAD/APP/2010/1.

الأونكتاد (٢٠٠٤). تيسير التجارة العابرة والنقل البحري من أجل إعادة تأهيل الاقتصاد الفلسطيني وتنميته. UNCTAD/GDS/APP/2003/1.

UNSCO (2012). *Palestinian State-Building: An Achievement at Increased Risk*. Report to the Ad Hoc Liaison Committee. Brussels. 21 March.

UNSCO (2011). *Palestinian State-Building: An Achievement at Risk*. Report to the Ad Hoc Liaison Committee. New York. 18 September.

World Bank (2012). *Stagnation or Revival? Palestinian Economic Prospects*. Report to the Ad Hoc Liaison Committee. Brussels. 21 March.

World Bank (2009). *Assessment of Restrictions on Palestinian Water Sector Development*. Sector note. April.

WFP, FAO and PCBS (2010). *Socio-Economic and Food Security Survey: West Bank and Gaza Strip, occupied Palestinian territory*.
